الجملة الشرطية بناؤها وعناصرها

م.م حمزة سلمان عبيس الخفاجي

الخلاصة

يشمل هذا البحث موضوع الجملة الشرطية بناؤها وعناصرها، لاستخراج الدلالات النحوية واستشراق ابعادها المتعددة، وقد تم البحث عن هذه الأساليب وفقا لآراء النحويين والبلاغين على حد سواء وكذلك اراء الباحث، كما تم التركيز على أنواع الجمل في التركيب النحوي وإشكالية مصطلح الشرط وأداة الشرط طبيعتها ووظيفتها والأدوات الرابطة في جواب الشرط.

ومن خلال هذا العرض تتضح الفكرة كما يتبين السؤال الذي جال في مخيلة الباحث وهو عناصر الابداع الفني و الخصائص الدلالية و الجمالية للجملة الشرطية و بالتالي تتضح فرضية البحث القائلة ان للجملة الشرطية لها دلالات نحوية وصياغات بلاغية تتيح للمبدع قدر غير محدود من استبدالها اشكال تعبيرية بمثابة تجليات و اشراقات جمالية غاية في العمق، اخذين بآراء اهل الاختصاص المعتبرين بعين الاعتبار، اما الهدف الذي نرمي اليه من هذا البحث هو تبيان و توضيح الركائز النحوية و البلاغية للجملة الشرطية و إزاحة الستار من بعض ابعادها الفنية خدمة للأدب العربي وعشاق لغة الضاد.

الكلمات الدالة: الجملة الشرطية – أنواع الجمل في التركيب النحوي – إشكالية مصطلح الشرط – أداة الشرط طبيعتها ووظيفتها الادوات الرابطة في جواب الشرط.

Abstract

This paper include the conditional sentence, its structure and components to clicit the semantic indications and clarify its varied dimensions. These strategies have been investigated a ccording to the opinions of grammarians and rhetoricians a like and the researcher's opinion as well. The pocus is also on sentences types in the grammatical structure, the problematic term "condition" the conditcnal tool, its nature and function. And the connecting tools in the response of the condition. Through this presentation, the idea becomes clear as the question that has occurred in the researcher's mind which is the elements of the artistic creativity and the semantic and aesthetic characteristic of the conditional sentence. Thus, the study hypotheses become clear that the conditional sentence has syntactic connotations and rhetorical formutations that enable the creator to substitute them with an unlimited number of expressive forms that are very deep aesthetic manifestations and contexts taking into account the opincons of the considered cometnt people. As for the aim of the study, it aims at clarifying the grammatical and rhetorical pillare of the conditional sentence and unveil some of its technical dimensions as service for Arabic literature and the lovers of Arabic language.

Key words: Conditional sentence, Sentences types in the grammatical structure, Problematic term "Condition" , the Conditional tool, its nature and function, the connected tools in the response of the conditional.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله الأُمّي الأمين ومن، سار على نهجه وهديه الى يوم الدين وبعد.

إنّ بحثنا هو الجملة الشرطية بناؤها وعناصرها يتضمن ثلاثة مباحث: المبحث الاول الجمل الشرطية :

أ – أنواع الجمل في التركيب النحوي.

ب– إشكالية مصطلح الشرط.

المبحث الثاني: أداة الشرط طبيعتها ووظيفتها ، المبحث الثالث: الأدوات الرابطة في جواب الشرط ، أمّا الهدف الذي نرمي في هذا البحث هو تبيان و توضيح الركائز النحوية للجملة الشرطية ومن هذا العرض تتضح الفكرة كما يتبين السؤال الذي جال في مخيلة الباحث هو عناصر الإبداع الفني و الخصائص الدلالية و الجمالية للجملة الشرطية و من ثم (تتضح فرضية البحث القائلة ان هذه الجملة الشرطية تتبع للمبدع قدر غيرمحدود من استبدالها اشكالا تعبيريا بمثابة تجليات و اشراقات جمالية غاية في العمق).

بيان المسألة المحاور التي تتطرق اليها الباحث هي الجملة الشرطية ، اختلاف و تباين النحويين في تصنيفها في بناء جملة الشرط عن سيبويه بعض النحاة ، وكشف و بحث اختيار (الفاء) بعنوان اداة الرابطة لجواب الشرط.

المبحث الأوّل: الجملة الشرطية

أ. أنواع الجمل في التركيب النحوي

ب . إشكالية مصطلح الشرط

المبحث الثاني: أداة الشرط طبيعتها ووظيفتها

المبحث الثالث: الأدوات الرابطة في جواب الشرط

المبحث الاول

الجملة الشرطية

أ. أنواع الجمل في التركيب النحوي

موضوع (الشرط) من أكثر الموضوعات النحوية التي أثارت جدلاً بين النحاة، وانحصر جدلهم في مسألتين:

١ . تصنيف الجملة الشرطية، من حيث إنّها صنف من أصناف الجملة العربية أي: إنّها تحتل قسماً مستقلاً بذاته، وهل يمكن عدّها جملة واحدة، أو أنّها تتكون من جملتين.

٢ . المصطلحات الخاصة بالشرط وتعدد مفاهيمه.

وقبل تصنيف الجملة الشرطية، يجب أن تعرف الفرق بين الكلام والجملة.

ذهب فريق من النحويين إلى أنّ الكلام والجملة مصطلحات بمعنًى واحد فلا فرق بينهما ومن هؤلاء النحاة (ابن جني . ت ٣٩٢) بقوله: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو «زيدٌ اخوك وقام محمدٌ»[١].

وفي موضع آخر يقول: «الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها»[٢].

وتابعه في ذلك (الزمخشري . ت ٥٣٨ هـ) بقوله: (الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلّا في إسمين كقولك: «زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك»، أو فعل وأسم نحو قولك: «ضربَ زيدٌ وانطلق بكرٌ» ويسمى الجملة»[٣]. وسار على خطاه (ابن يعيش . ت ٦٤٣ هـ) إذ كان يرى أنّ الجملة جاءت بمعنى الكلام، فالكلام عنده «هو المركب من كلمتين أُسندت احداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: «زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك» أو في فعل وإسم نحو قولك: «ضرب زيدٌ وانطلق بكرٌ» ويسمى الجملة[٤].

وذهب فريق آخر من النحاة إلى أنّ الجملة والكلام مصطلحان مختلفان؛ و وضع هؤلاء فرقاً بينهما فكل مصطلح معناهُ الخاص به، وهذا الرأي هو الذي عليه جمهور النحاة. وقد أشار (ابن هشام . ت ٧٦١ هـ) إلى الفرق بينهما بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ «قام زيدٌ»، والمبتدأ وخبره كـ «زيدٌ قائمٌ»، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص، مطبعة دار الكتاب العربية، القاهرة، الجزء الأول، ط٢، ١٣١٧ هـ / ١٩٥٢م.
(٢) المصدر نفسه، ج١/ص١٩.
(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الاعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص٢٣.
(٤) ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي، ، شرح المفصّل ، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، القاهرة، (د. ت)، ج١/ص١٨.

كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنّها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جواب الشرط، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»[١].

فابن هشام جعل الجملة أعمّ من الكلام لأن شرط الكلام أن يكون مفيداً، ولم يشترط الإفادة في الجملة. وذهب (الرضي .ت ٦٨٦ هـ) إلى ما ذهب إليه (ابن هشام) بقوله: «فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه، وكذا الإسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، والإسم مع الحرف لا يكون كلاماً إذ لو جعلت الإسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند. وأمّا نحو «يا زيد» فعدّ «يا» مسند «دعوت» الإنشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند اليه. وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه»[٢]. فالرضي جعل الكلام مرتبطاً بالإسناد.

أمّا المحدثون فقد تَعددتْ آراؤهم وتباينت في (الكلام والجملة)، فيرى (د. ابراهيم أنيس) أنّ الكلام أعم من الجملة، بقوله: «الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[٣].

وتابعه في ذلك (د. المخزومي)، إذ يرى أنّ «الجملة في الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أنّ صوره ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»[٤]. فقد جعل (المخزومي) الجملة أخص من الكلام، لكنه بيّن أنّ للجملة أهمية كبرى تكمن في التعبير والإفصاح والتفاهم[٥]، فمتى تم المعنى أصبح النشاط اللغوي جملة.

وخلاصة الأمر: أن الجملة والكلام مصطلحان غير مترادفين كما قال بعض النحاة، إذ إنّ الجملة أخص من الكلام، والكلام أعم وأشمل من الجملة، لأن الكلام يمكن أن يكون صوتاً أو كلمة أو عبارة ما دام ذا فائدة، لذلك فإن استعمال مصطلح الكلام هو أكثر تحديداً من الجملة[٦].

فلو رجعنا إلى كتاب (سيبويه) رائد كتب النحو لوجدنا أنه في حديثه عن الشرط في باب الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة الذي [٧] لم يذكر مصطلح الجملة بل كان ينظر إلى الجملة الشرطية علي أنّها كلام تام، وذلك ما نجده في قوله «كلام قد عمل بعضه في بعض» [٨].

(١) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ط٣، ١٩٧٢م، ج٢/ص٤٩٠.
(٢) الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج١/ص٣٤.
(٣) إبراهيم الدكتور أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م ، ص٢٣٦.
(٤) المخزومي، الدكتور مهدي ، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٥م ، ص٣٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٦) ينظر: جملة: الشرط عن النحاة الأصوليين بين العرب، ص١٠.
(٧) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م) ، ج٣/ ص٦٩.
(٨) االمصدر السابق، ج ٣/ص٨٢ .

والكلام يتألف من إسم وفعل وحرف، وبتركيب أجزاء الكلام هذه تنشأ علاقة بين هذه الأجزاء فتتكون الجملة، وهذه العلاقة هي ما تعرف بـ(الاسناد). فالجملة تتألف من ركنين أساسين هما (المسند والمسند إليه)، «وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكل منه بدّاً»[١].

وبسبب اختلاف هذه العلاقة الاسنادية بين أجزاء الكلام نشأ عن ذلك تعدد أنواع الجملة، فقسّم النحاة الجملة إلى جملة إسمية وجملة فعلية، فجعلوا الجملة التي تبدأ باسم هي من صنف الجملة الاسمية، والجملة التي تبدأ بفعل من صنف الجملةالفعلية، وفي ذلك قال (ابن هشام): فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كـ «زيدٌ قائمٌ»، و«هيهات العقيق» و«قائمٌ الزيدان»، عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي: التي صدرها فعل، كـ «قام زيدٌ»، و«ضربَ اللصُ»، و«كان زيدٌ قائماً» و«ظننتهُ قائماً»، و«يقومُ زيدٌ» و«قُم» <[٢].

ولم يقف تقسيم الجملة عند هذا الحد، إذ زاد أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) قسماً ثالثاً من الجمل إلى هذين القسمين وهي (الجملة الشرطية) في قوله: «الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزاءً. وذلك نحو: «زيدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك»، «فزيد» إبتداء. وقولك: «إن تكرمه يكرمك» جملة في موضع خبره وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ. والجملة في موضع رفع؛ لوقوعها موقع الخبر»[٣]. وهو أول من عدَّ التركيب الشرطي جملة، فالنحاة الذين سبقوه كـ (ابن السراج .ت ٣١٦ هـ) و(ابن جني)[٤] كانوا لا يطلقون مفهوم الجملة ليعم على التركيب كله؛ وذلك أنّ مفهوم الجملة لم يتعدَّ .بعد . البساطة إلى التركيب، بمعنى: أنّ مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر[٥]. لذلك فإنّهم كانوا ينظرون إلى التركيب الشرطي على أنه مكون من جملتين لا جملة واحدة، فيعدّون الشرط جملة والجواب جملة أخرى، وهذا ما أكده (ابن السراج) بقوله: «والجزاء وجوابه جملتان تتفصل كل واحدة منها عن صاحبتها»[٦]. فتلك كانت نظرتهم إلى الجملة الشرطية.

أمّا (الزمخشري) فيرى أنّ: «الجملة على أربعة أضرب، فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية»[٧].

لكن (ابن يعيش) كان ينكر هذا التقسيم، ويرى أنّ الجملة هي إمّا أن تكون اسمية أو فعلية، قال: «وهي «الجملة» في الحقيقة ضربان، فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط، فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل»[٨].

---

(١)أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م) ، ج١/ ص٢٣.
(٢) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ، ط٣، ١٩٧٢م، ج٢/ ص٤٩٢.
(٣) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ، الايضاح العضدي، دار التأليف، القاهرة، (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م)، ج١/ ص٤٧.
(٤) ينظر: البغدادي، أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو، بغداد، (١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م)، ج٢/ ص١٨٦؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص، مطبعة دار الكتاب العربية، القاهرة، الجزء الأول، ط٢، (١٣١٧ هـ/ ١٩٥٢م)، الجزء الثاني، ج٢، ١٣٧٤ هـ ـ/١٩٥٥م، الجزء الثالث، (١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦م)، ٣/ ص١٧٨.
(٥) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ، ص٧٦.
(٦) البغدادي، أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو، بغداد، (١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م) ، ج٢/ ص١٨٦.
(٧) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الاعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٤٤.
(٨)ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي، ، شرح المفصّل ، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، القاهرة، (د. ت)، ج١/ ص٨٨ .

أمّا (ابن هشام) فكان يعد الجملة الظرفية نوعاً من الجمل المستقلة بذاتها، وجعل الجملة الشرطية من أنواع الجمل الفعلية بقوله: «وزاد «الزمخشري» وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية»[١]، ذلك أنّ (ابن هشام) كان يعتمد في تقسيمه للجملة على صدرها، ولمّا كانت الجملة الشرطية تبدأ بفعل عدّها ابن هشام من قبيل الجملة الفعلية، وإن جاء بعد الأداة إسم كان يقدر وجود فعل يسبقه، بقوله: «والمعتبر أيضاً ما هو صدر من الأصل، فالجملة من نحو: «كيف جاء زيدٌ» ومن نحو: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ} [سورة غافر: ٨١] ومن نحو: {فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ} [سورة البقرة: ٨٧]، و{خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} [سورة القمر: ٧]؛ لأنّ هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: «يا عبدالله»، ونحو {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [سورة التوبة: ٦]، و{وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا} [سورة النحل: ٥]، و{وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} [سورة الليل: ١] فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: «أدعو زيداً»، و«إن استجارك أحد» و«خلق الأنعام» و«أقسم والليل»[٢].

والحق أن التركيب الشرطي هو جملة، وهذه الجملة تتألف من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأُخرى. تسمى العبارة الأوّلى (شرطاً)، وتسمى العبارة الثانية (جواباً أو جزاءً)[٣]، لذلك تعد الجملة الشرطية بجزأيها ـ جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة، وهي وَحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها[٤].

إذن فمن ناحية البناء فالتركيب الشرطي يتألف من جملتين بسبب طبيعة العلاقة الإسنادية في كل جملة، لكن من ناحية المعنى هو جملة واحدة لأن كل جزء من الجملة الشرطية ينزل منزلة المفرد في عدم تمام المعنى إلّا بذكر الجزء الثاني، لكن العلاقة بينهما علاقة مركبة، وقد عبّر عنها (ريمون طحان) ب«جمل بشقين»[٥].

وبسبب هذه العلاقة بين الشقين يمكن أن تكون الجملة الشرطية قسماً مستقلاً بذاته من الإسمية والفعلية. (أصوب من دمجها في الفعلية وذلك؛ لأن التمايز بين الاقسام ليس فيها يقع في صدر الجملة، فهذا أمر شكلي لا يوضح حقيقة الأقسام بل التمايز هو في وظيفة تركيب الجملة وما يؤديه هذا التركيب من معنى نحوي هو «الحكم بالنسبة»)[٦].

وإنّ لكل قسم من أقسام الجملة دلالة خاصة بها، فالجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث والجملة الاسمية تدل على الثبوت، أمّا الجملة الشرطية فتدل على «تعليق حصول مضمون جملة، هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى، هي جملة الشرط»[٧].

(١) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ، ط٣، ١٩٧٢م، ج٢/ ص٤٩٢.
(٢)ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ، ط٣، ١٩٧٢م، ج٢/ ص٤٩٣.
(٣) ينظر: المخزومي، الدكتور مهدي ، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٥م، ص٣٠٧.
(٤) ينظر المصدر نفسه، ص٦٢.
(٥) ديمون طحان، الألسنية العربية، النحو ـ الجملة ـ الأسلوب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ت)، ص٩٠.
(٦) د. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م ، ص٢٥٦.
(٧) الفاكهي، عبدالله أحمد بن علي ، شرح الحدود النحوية، ، ١٩٨٨م ، ص١٣٢.

ب . إشكالية مصطلح الشرط

المسألة التي يجب أن نتطرق إليها، هي مسألة تسميات مصطلح الشرط وتعددها، فإنّ مصادر الدراسات النحوية المختلفة قد تعددت تسميات النحويين لمصطلح (الشرط) وتنوعت من نحوي إلى آخر، فإنّ أول وأقدم مصطلح ذكر للدلالة على أسلوب الشرط هو مصطلح (الجزاء)، وبهذا يكون مصطلح (الجزاء) أقدم استعمالا من مصطلح (الشرط)[١]، وإنّ اول من ذكره هو (سيبويه) بقوله: «هذا باب الجزاء»[٢]، ثم اشتق (سيبويه) من هذا المصطلح الأفعال بقوله: «يجازى بها»[٣]، و«جازى، إجازة»[٤]، وعنده مصطلح (المجازاة) مرادف لمصطلح (الجزاء) بقوله: «إنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه «ما» فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة»[٥]. وإنّ مصطلح (الجزاء) عند (سيبويه) مصطلح تدخل ضمنه جملتا الشرط والجواب[٦].

أمّا مصطلح (الشرط) فقد ظهر عند (الفراء .ت ٢٠٧ هـ)، وذلك في قوله: «إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فقل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنّه صلة للنكرة بمنزلة الذي»[٧]. وهو بذلك كان يجمع بين مصطلح (الجزاء) للدلالة على الركن الأوّل، ومصطلح (الشرط) للدلالة على الركن الثاني من الجملة الشرطية.

أمّا (المبرد .ت ٢٨٥ هـ) فقد جمع بين المصطلحين أيضاً، إذ يذكر الجزاء إلى جانب الشرط، كما في قوله: «هذا باب المجازاة وحروفها»[٨]، للدلالة على التركيب الشرطي كله، ثم يذكر مصطلح الشرط بقوله: «وهي تدخل للشرط؛ ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره»[٩].

وظل مصطلح (الشرط) يستعمله النحويون للدلالة على الركن الأوّل من التركيب تارة، ويدل على الركن الثاني تارة أخرى، ومصطلح (الجزاء) للدلالة على الركن الثاني، أو للدلالة على التركيب كله بلا اجتزاء، أو يطلق ليدل على الركن الأوّل من التركيب أي الأداة والجملة التي بعدها.

---

(١) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ،، ص٥٣.
(٢)أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م)، ج٣/ ص٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ج٣/ ص٥٨ ـ ٦٠.
(٤) المصدر نفسه، ج٣/ ص٧٣ ـ ٧٥.
(٥) المصدر نفسه، ٣/ ص٦٣.
(٦) ينظر: ندى الشايع،، الجملة الشرطية في شعر زهير بن أبي سلمى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنا، ط١، ١٩٩٩م، ص١.
(٧) الفراء، أبو زكريا يحيى بنزياد، معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٤٧ هـ/ ١٩٥٥م)، ج٢/ ص١٦٢.
(٨) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، القاهرة، (١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م)، ج٢/ص٤٥.
(٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني

أداة الشرط طبيعتها ووظيفتها

تتألف الجملة التي يقوم عليها أسلوب الشرط من ثلاثة عناصر، هي (الأداة)، و(فعل الشرط)، و(جواب الشرط)، ويعد العنصر الأوّل (الأداة) من أهم عناصر الجملة الشرطية؛ وذلك لأنّ الأداة هي التي تصيّر الجملتين المنفصلتين بعضهما عن بعض جملة واحدة لا يتم المعنى إلّا بهما، وفي تفسير هذه العناصر يقول (الزركشي . ت ٧٩٤ هـ): «فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان»[١].

والأداة هي التي تحدد معنى الجملة ودلالتها؛ وقد تحذف الأداة من الجملة الشرطية لكن يفهم من خلال السياق أنّ هذا الأسلوب هو أسلوب شرطي، ولو قدرنا الأداة تقديراً فلا يخل التقدير بالمعنى إطلاقاً، وهو ما يسمى بـ (أسلوب الشرط الضمني).

إذن يمكن أن نسمّي الشرط الذي تُذكر فيه الأداة (أسلوب الشرط الصريح) أو (الواضح)؛ لأنه واضح المعنى والدلالة.

أمّا الشرط الذي تحذف منه الأداة فيمكن أن يسمّى بـ (أسلوب الشرط التأويلي أو السياقي)؛ لأنه لا يفهم إلّا من السياق.

الأداة (لغة واصطلاحاً)

الأداة في اللغة: الآلة الصغيرة[٢]، وفي اصطلاح النحويين: «الكلمة تستعمل للربط بين الكلام، أو الدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الإسم أو الإستقبال في الفعل. أو هو الحرف المقابل للإسم والفعل»[٣]. فالنحاة قسموا الكلام إلى (إسم وفعل وحرف) والحرف «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[٤]. ولم يطلق (سيبويه) في كتابه مصطلح (الأداة) وإنّما كان يستعمل مصطلح (الحروف) للدلالة على الأدوات، سواء أكانت هذه الحروف أسماءً أم غير أسماء، كما في حديثه عن (الجزاء)، إذ كان يطلق مصطلح (حروف الجزاء) على الأدوات الشرطية بأنواعها وأصنافها جميعاً[٥].

وإنّ اول من استعمل مصطلح (الأداة) في المباحث النحوية (المبرَّد) إذ أطلقها على الأفعال، دإلّا بها علىمعناها اللغوي من غير أن يسمي حروف الشرط أدوات، بقوله: «إعلم أنّ الأفعال أدوات للاستفهام، تعمل فيها، كما

---

(١) بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ،البرهان في علوم القرآن، ج٢/ ص٣٥٢.
(٢) ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ت دار الفكر، (١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م) ، ج١/ ص٧٣؛ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ت) ، ١٤/ ص٢٤.
(٣) النحوي، الدكتور مصطفى، دراسات في الأدوات النحوية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط٢، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص١١، مادة (أدا).
(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م)، ج١/ ص١٢.
(٥) المصدر نفسه، ٣/ ص٥٩ ـ ٦٠ وص٦١.

تعمل الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى من ذلك»[١]. وهذا يعني أنّه جعل الأفعال آلة للأسماء تعمل فيها.

والأداة لها وظيفة هي الربط بين أجزاء الكلام فهي تربط الإسم بالفعل، والإسم بالإسم، والجملة بالجملة؛ لأن الأداة لا معنى لها في نفسها، ويتحقق هذا المعنى عن طريق الربط بين أجزاء الكلام، فالمعنى في (الأداة) يُسقطها السياق عليها لتتضح مهمتها في النص، «فلا بيّنة للأدوات خارج السياق»[٢] ؛ وهذا الربط بين أجزاء الجملة الذي كوّن معنى الأداة يعرف في البحث اللغوي بـ (الأسلوب)، «فالربط هنا بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب»[٣].

يتضح لنا من ذلك أن الأدوات هي عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل بها. فهي لا تعد وأن تكون أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة[٤] وهذا يؤكد من أنّ الأداة لا معنى لها لكنها تكشف عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، وهذا يبين سبب شيوعها في الكلام.

وأول من استعمل مصطلح (الأدوات)؛ للدلالة على العنصر الأوّل من الجملة الشرطية هو (ابن الشجري .ت ٥٤٢ هـ) بقوله: «أدوات الشرط»[٥]، فكل من سبقه من النحويين لم يطلق مصطلح (الأدوات الشرطية) بلكانوا يستعملون مصطلح (حروف الجزاء) أو (حروف الشرط) أو (عوامل المجازاة) بما في هذه الأدوات من أسماء وحروف.

والأدوات الشرطية هي العنصر الأوّل من عناصر الجملة الشرطية، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هذه الأدوات؟ وما وظيفتها، وماطبيعة عملها؟ وما تصنيفها؟.

هناك عبارة ذكرها (سيبويه) بيّن فيها الأدوات المستعملة في الشرط، وهذه العبارة ليست له، وإنّما عرضها في كتابه، بقوله: «وأمّا قول النحويين: يُجازي بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قبل أنّك تجازي بـ«إنْ» و«بحيثما» و«إذما» ولا يستقيم بهنّ الإستفهام»[٦].

فالنحاة بعبارتهم هذه جعلوا الأدوات المستعملة في الشرط هي الأدوات المستعملة في الإستفهام نفسها، فهي أدوات منقولة نُقلت من الإستفهام إلى الشرط، فـ (سيبويه) ردّ مقولتهم هذه، لأنّ الأدوات (إنْ، وإذْما، وحيثما) تستعمل أدوات شرطية وهي أدوات غير مستعملة في الإستفهام ولم تنقل عنه. وعليه فهذه المقولة لا تعكس علينا حقيقة استعمال الأدوات الشرطية، لأنهم جعلوا هذه الأدوات هي أدوات الإستفهام بأعينها. ثم استدرك (سيبويه)

---

(١) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، القاهرة، (١٤١٥ هـ/١٩٩٤م)، ج٤/ ص٧٩؛ ينظر: دراسات في الأدوات النحوية، ص١١.
(٢) د. تمام حسان، اللغة العربية ـ معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، (١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م)، ص١٢٧.
(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٤) ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١٢، (د. ت)، ص٦٤.
(٥) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني، الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د ـ ت)، ج١/ ص١٤٢؛ ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ، ص١٠٥.
(٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٥٩.

بقوله: «ولكن القول فيه كالقول في الإستفهام. إلّا ترى أنّك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، وإذا قلت: «حيثما تكن أكن»، فليس بصلة لما قبله، كما أنّك إذا قلت: «أين تكون»، وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله»[١]، فقد رأى (سيبويه) كلاً من الإستفهام والشرط على أنهما ليسا صلة لما قبلهما، لذلك جعل القول في الإستفهام كالقول في الشرط. هذا يعني أنّ لهذه الأدوات موقعين: «موقعها في جملة مركبة مثل الجملة الشرطية، وموقعها في جملة بسيطة غير الجملة الشرطية، ففي المركبة تكون غير ذات صلة وفي البسيطة تكون ذات صلة... وعلى هذا يجب أن نبين الفرق بين ما يسمى أدوات الشرط وما يسمى بالموصولات والظروف»[٢].

وإنّ هذه الأدوات هي (١١) إحدى عَشْرَة أداةً، وظيفتها النحوية جزم فعلي الجملة من أجل إقامة المعنى. والأدوات هي: (إنْ . إذما . مَنْ . ما . مهما . أي . متى . أيّان . أينَ . حيثما . أنّى)[٣] وقد سردت هذه الأدوات في باب (جزم الفعل المضارع) وذلك استناداً إلى وظيفتها وهي جزم فعلين.

(١) المصدر نفسه.
(٢) أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ، ص١٥٣ ـ ١٥٤.
(٣) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح قطر الندى، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الأشرف، العراق، (د . ت)، ص١٠٧؛ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك، منشورات أسيانا، قم، ١٣٨٤ هـ ، ج٢/ ص٣٣٥؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د. ت)، ج٢/ ص٣١٨.

الأدوات الشرطية من حيث البساطة والتركيب

تدخل (ما) على بعض الأدوات الشرطية بنوعيها (الحروف والأسماء) فتلحق آخرها، وتنقلها من حالة البساطة إلى حالة التركيب فتصبح مكونة من (البناء الأصلي الذي بُنيت عليه + ما)، لذلك قُسّمت الأدوات بحسب إلحاق (ما) بها علىثلاثة أقسام:

١ . أدوات بسيطة لا تلحق (ما) بآخر الأداة.

٢ . أدوات مركبة تلحق بآخرها (ما) ولكن يجوز التجرد منها.

٣ . أدوات لا يكون فيها معنى الجزاء إلّا بالحاق الأداة (ما) بها، والى ذلك أشار (سيبويه) بقوله: «ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يُضم إلى كل واحد منها «ما» بمنزلة «إنّما وكأنّما» وليست «ما» فيهما بلغوا، ولكنّ كل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد»(١).

فهاتان الأداتان (إذما . حيثما) كي يُؤديا معنى الجزاء يجب أن يُركبا مع (ما) فتصبح من ضمن بناء هذه الأداة.

أمّا الأدوات التي يجوز أن تُركّب مع (ما) لكنها تؤدي معنى الجزاء سواء ألحقت بها (ما) أم لم تُلحق فهي (متى، إنْ، أينَ، أيّ)، وذكر (سيبويه) أمثلة على ذلك بقوله: «متى ما تأتي آتِك، إنْ ما تأتني آتِكَ، وقوله تعالى: {أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ} [سورة النساء:٧٨] وقوله تعالى: {أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماء الْحُسْنَى} [سورة الإسراء: ١١٠]»(٢).

والأداة البسيطة هي الأداة (مَنْ) فلا تُلحق (ما) بآخرها، والسبب في عدم الحاقها هو أنّ (مَنْ)، «اختصت بالدلالة على العاقلين في حين اختصت «ما» بالدلالة على غير العاقلين، فالجمع بينهما يصيب دلالة الإختصاص، تلك، بالإضراب»(٣).

أمّا بالنسبة إلى الأداة (ما) هل هي مركبة أم بسيطة؟. ذهب (سيبويه) إلى أنّ إلحاق (ما) بـ (ما) أدى ذلك إلى تكوّن أداة جديدة هي الأداة (مهما) لكن بعد إجراء التغيرات وذلك بإبدال الحروف لأنه يستقبح أن يُقال (ماما)، فلنتأمل قول (سيبويه) في سؤاله (للخليل) عن الأداة (مهما)، يقول: (وسألت الخليل عن «مهما» فقال: هي «ما» أُدخلت معها «ما» لغواً، بمنزلتها مع «متى» إذا قلت متى ما تأتِني آتِك... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: «ماما»، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأوّلى. وقد يجوز أن يكون «مَهْ» كـ «إذ» ضمَّ إليها «ما»)(٤).

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ص٥٦ ـ ٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ج٣/ص٥٩ ـ ٦٠.
(٣) المطلبي، الدكتور مالك يوسف، في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١م، ص٢٤٢.
(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٥٩ ـ ٦٠.

لذلك نجد أنّ (سيبويه) في حديثه عن الأدوات لم يذكر الأداة (مهما)، مع الأدوات الشرطية[١] لأنها عنده ليست أداة مستقلة، وإنّما تتكون من الحاق (ما) بـ(ما) فهي أداة مركبة. وللنحاة آراء مختلفة في الأداة (مهما).

أمّا (الفراء) فقد عّد (ما) العلامة الفارقة بين الإستفهام والجزاء، يقول: «إذا رأيت حرف الإستفهام قد وصلت «ما» مثل قوله: «أينما» و«متى ما»... كانت جزاءً، ولم تكن استفهاماً»[٢]. وثمةَ أمور تميز هذه الأدوات استفهامية من شرطية غير الذي ذكره (الفراء) لأن (ما) تقترن ببعض الأدوات فتنقلها من البساطة إلى التركيب، وهناك أداة محتفظة ببساطتها ولا تقترن بـ(ما) وهي الأداة (مَنْ)، فهل يجعلها عدم اقترانها بـ(ما) استفهاماً ولا تستعمل للجزاء، ذلك أنّ ما يميز الأدوات الشرطية من الإستفهامية هو أنّ الأولى تربط بين جملتين تجعلهما جملة واحدة لا يتم المعنى إلّا بهما معاً، فتنشأ بينهما علاقة يكون الطرف الثاني فيها مترتباً على الطرف الأوّل ويوجد بوجوده، فهذا أهم ما يميز هذه الأداة الشرطية من أنّها استفهامية.

وقد تابع (المبردُ): (الخليلَ) و(سيبويه) في دخول (ما) على هذه الأدوات فهو يرى أنّ دخول (ما) زائد لغرض التوكيد باستثناء (حيثما) و(إذما) فتكون (ما) لازمة فيهما، يقول: (فأمّا سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مخيّر. تقول: إنْ تأتِني آتك، وإمّا تأتِني آتِك، وأيْنَ تكن أكن، وأيّا تكرمْ يكرمك، و{أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماء الْحُسْنَى} [الإسراء: ١١٠].

فـ «ما» تدخل على ضربين: أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى؛ فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى «حيثما» و«إذما»)[٣].

أمّا الأداة (مَنْ) فلم يذكرها مع الأدوات التي تلحقها (ما) وكذلك الأداة (ما) لا تكون أداة جديدة التي هي (مهما) بدخول (ما) الزائدة عليها، وإنّما جعل الأداة (مهما) أحد أنواع الأدوات الشرطية وجعلها من ضمن الأدوات الاسمية[٤].

وقد أشار (البطليوسي .ت ٥٢١ هـ) إلى سبب اقتران (ما) بـ (إذْ) و(حيث)، فيقول: («إذما» و«حيثما» جميعاً لا يُجازى بهما حتى يضاف اليهما «ما»، ... المانع لهما من أن يُجازى بهما أنهما مضافتان إلى الجملتين اللتين بعدهما والإضافة من شأنها أن تختص وتوضح، والشرط موضوع على الإبهام ولا يجتمع إبهام وايضاح في شيء واحد في حال واحدة، فزيد عليهما (ما)؛ لتقطعهما عن الإضافة وتهيئتهما للشرط)[٥].

ويذكر (ابن عصفور) رأياً معززاً فيه رأي السابقين من النحاة، فهو يقسّم الأدوات على ثلاثة أقسام من حيث دخول (ما) عليها: قسم تلزمه (ما)، وقسم لا تدخل عليه، وقسم جائز أن تدخل عليه، فالذي تلزمه (ما): (إذْ) و(حيث)، فتلزمهما عوضاً من الإضافة. وفي (إذ) أيضاً؛ لأنها قد رُكبت معها، ولذلك انتقلت عن الاسمية. وأمّا

(١) ينظر: المصدر نفسه، ج٣/ ص٥٦.
(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بنزياد، معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٤٧ هـ / ١٩٥٥م)، ج١/ص٨٥ .
(٣) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، القاهرة، (١٤١٥ هـ/١٩٩٤م)، ج٢/ ص٥٣.
(٤) المصدر نفسه، ج٢/ ص٤٥ ـ ٤٧.
(٥) البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، دار الرشيد، العراق ١٩٨٠م، ص٢٧٦ ـ ٢٧٧؛ ينظر: السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، مكتبة الكليات الأزهية، (د. ت) ، ح١؛ ص٩٠.

القسم الذي يجوز أن تلزمه (ما) فيشمل الأدوات: (إنّ) و(متى) و(أي) و(أين)، فمثاله في (أي) قوله تعالى: {أَيّاً مَا تَدْعُوا} [الإسراء: ١١٠] ومثاله في (أينَ): {أَيْنَ ما تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ} [النساء: ٧٨]. ومثاله في متن قول امرئ القيس:

١ . وَرُحْنَا وَرَاح الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُونَهُ مَتَـــــى مـــــا تَـــــرَقَّ العَـــــيْنُ فِيـــــهِ تُسَـــــهِّلِ[1]

(١) ينظر: امرئ القيس، الديوان، شرح حسن السند دبحه، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط٤، (١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م)، ص١٥٦.

المبحث الثالث

الأدوات الرابطة في جواب الشرط

تأتي الفاء الربطة لجواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يقع في جواب الشرط ، و تعرب الجملة بعده في محل جزم جواب الشرط، أذا كانت ادات الشرط جازمة ، ولا يكون لها محل من الاعراب، اذا كانت ادات الشرط غير جازمة.

الفاء:تعد (الفاء) إحدى حروف العطف، فهي تدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به[٦١]، وهذا العمل يعد الوظيفة الأساسية التي تقوم بها (الفاء) لكنها قد تأتي غير عاطفة وهي بذلك تتخلى عن وظيفتها الرئيسية؛ لتشغل معنى نحوياً آخر وذلك حينما تأتي رابطة لجواب الشرط، حين يكون الجواب غير صالح للشرط، وذلك في حالة انعدام العلاقة بين فعل الشرط وجوابه، لعدم صلاحية الجواب في أن يباشر الأداة[٦٢]، وتكسب(الفاء) هنا دلالة جديدة غير دلالتها في العطف. وإنّ اتصال الجواب بـ(الفاء) يعدّ النوع الثاني الذي يكون عليه جواب الشرط، كما أوضحه (سيبويه) بقوله: «لا يكون جواب الجزاء إلّا بفعل أو بالفاء»[٦٣]. وكان النحويون يطلقون على هذه الفاء الرابطة مجموعة من التسميات فـ(سيبويه) يرى أنّ هذه الفاء ضامّة تضم جواب الشرط إلى فعل الشرط «وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت (الواو)، غير أنّها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض»[٦٤]. وعند (ابن السراج) معناها هو (الإتباع)؛ لأن جواب الشرط يتبع فعل الشرط بوساطتها، قال: «وإذا دخلت لافاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، إلّا أنّ معناها الذي تخصها، تفارقه، إنها تتبع مابعدها ما قبلها في كل موضع»[٦٥]. وتابعه في ذلك (ابن جني)، فيقول: «الثاني، وهو الذي تكون فيه «الفاء» للاتباع دون العطف، إلّا أنّ الثاني ليس مدخلاً في اعراب الأوّل، ولا مشاركاً له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأوّل علة للآخر، ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأوّل، فمن ذلك جواب الشرط في نحو قولك: «إنْ تُحسن الي فالله مجازيك، فهذه هنا للإتباع مجرد في معنى العطف»[٦٦].

ويرى (الجرجاني) أنّ هذه (الفاء) وإن لم تكن عاطفة لكنها بمنزلة العاطفة، فيقول: («إنْ تأتني فأنت مكرم» فإنها وإن لم تكن عاطفة، فإنّ ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها)[٦٧].

---

(٦١) ينظر: شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك، منشورات أسيانا، قم، ١٣٨٤ هـ ، ج٢/ ص٢٠٩.
(٦٢) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.
(٦٣)عمرو بن عثمان بن جعفر أبو بشر ، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢م ، ج٣/ ص٦٣.
(٦٤) المصدر نفسه، ج٤/ ص٢١٧.
(٦٥) البغدادي، أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، بغداد، (١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م)، ج٢/ص١٩١.
(٦٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ١/ص٢٥٢.
(٦٧)الجرجاني، الشيخ الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي، دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م)، ص٢١٤.

ويذهب قسم من النحاة إلى أنّ هذه (الفاء) هو (التعقيب)؛ لأنّ الجواب متعقب الشرط بلا مهلة أو فصل[٦٨]. ونجد عند (المرادي) تفصيلاً أكثر لمعنى (الفاء) فيرى أنّ معناها هو (الربط) و(السببية) و(الترتيب) وذلك بقوله: «وأمّا الفاء الجوابية، فمعناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم والترتيب أيضاً»[٦٩].

ومهما تعددت المعاني والتسميات (للفاء) فإنّها لا تفيد إلّا معنى واحداً وهو عقد الصلة، والربط المعنوي بين جملة جواب الشرط وجملة الشرط، لكيلا تكون احدهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما[٧٠].

ولأن الوظيفة الأساسية (للفاء) هي العطف، وأنّ وظيفتها في موضوع بحثنا هو الربط بين جواب الشرط وفعل الشرط، أمّا السؤال الذي يطرح هو: لماذا خصت (الفاء) من بين حروف العطف بوظيفة الربط هذه، ولم يختص بها أي حرف آخر كـ(الواو) مثلا؟. والجواب: يذكر (سيبويه) حالة الجواب حينما يكون مقترناً بـ(الفاء) ولا يُجوز أن يكون في موضعها حرفٌ آخر، وخص بالذكر (الواو وثم)؛ وذلك لأنّ هذين الحرفين يفيدان الترتيب من سائر حروف العطف، فقال: «وأمّا الجواب بالفاء فقولك: «إن تأتني فأنا صاحبُك»، ولا يكون الجواب في هذا الموضوع بـ«الواو» ولا بـ«ثم». إلّا ترى أنّ الرجل يقول «افعل كذا وكذا» فتقول: «فإذن يكون كذا وكذا». ويقول: «لم أُغث أمس»، فتقول: «فقد أتاك الغوث اليوم»، ولو أُدخلت «الواو» و«ثم» في هذا أظنه الموضع تريد الجواب لم يجز»[٧١].

أمّا (السيرافي ت ٣٦٨ هـ) فقد أوضح سبب اختيار (الفاء)؛ لتكون رابطة، إذ يرى أنّ الذي أحوج إلى إدخال(الفاء) في جواب الجزاء أنّ أصل الجواب فعل مستقبل و(إنْ) هي التي تربط فعل الشرط بجوابه، ثم عرض في الكلام أن يجازي بالابتداء والخبر، لنيابتهما عن الجواب، وإلّا تعمل فيهما ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، فاختاروا (الفاء) لا (الواو) ولا (ثم)؛ لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به[٧٢]. وأمّا (ابن جني) فقد اوضح سبب اختيار (الفاء) بقوله: «فلما لم يربط أول الكلام بآخره، لأنّ اوله فعل، واخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الافعال، ادخلوا هناك حرفاً يدل على أنّ مابعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلّا في «الفاء» وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف»[٧٣]. ويعلل (ابن يعيش) سبب الاختيار (للفاء)، بقوله: «لأنّها تفيد الإتباع وتؤذن بأنّ ما بعدها مسبّب عمّا قبلها إذ ليس في حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى «الفاء» فلذلك خصوها من بين حروف العطف ولم يقولوا «إنّ تحسن إليّ والله يجازيك» ولا «ثم الله يجازيك» فمن ذلك قولك:

---

(٦٨) ينظر: ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المرتجل، ت دمشق، (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م)، ص٢١٧؛ الأسترآبادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ص١١٠.
(٦٩) المرادي، الحسن بن القاسم، الجني الداني في حروف المعاني، المكتبة العربية، حلب، ط١، (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م)، ص٦٦.
(٧٠) ينظر: عباس حسن، النحو الوفي دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت)، ج٤/ص٤٥٩.
(٧١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٦٣.
(٧٢) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ٣/ ص٢٣٠.
(٧٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٣.

«إنْ أتاك زيدٌ فأكرمهُ» إلّا ترى أنّ لولا «الفاء» لم يعلم أنّ الإكرام متحقق بالاتيان»[٧٤] ويذكر (الرضي) ثلاثة أسباب لاختيار (الفاء)[٧٥]:

١ . لمناسبتها للجزاء معنى.

٢ . لأن معناها التعقيب، والجزاء متعقب الشرط.

٣ . لخفتها لفظاً.

(٧٤) ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي، ، شرح المفصّل ، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، القاهرة، (د. ت)، ج٩/ ص٢.
(٧٥) ينظر: الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.

مواضع ربط جواب الشرط

إن أول موضع يقترن فيه جواب الشرط بالفاء ذكره (سيبويه) وذلك حيثما يكون الجواب جملة اسمية، بقوله: (وأمّا الجواب بـ«الفاء» فقولك: «إنْ تأتني فأنا صاحبك»)[٧٦]، ففي هذه الحالة إذا لم يتصدر الجواب بـ«الفاء» يفهم أنّه مستأنف غير معلّق بفعل الشرط؛ لكن مجيء (الفاء) يلغي هذا الاستئناف ويجعل الجواب معلقاً بفعل الشرط، وهذا ما نفهمه من سؤال (سيبويه) (للخليل) إذ يقول: «وسألته عن قوله: «إنْ تأتني أنا كريم»، فقال: لا يكون هذا إلّا أن يضطر شاعر، من قبل «أنا كريم» يكون كلاماً مبتدأ، و«الفاء» و«اذا» لا يكونان إلّا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء»[٧٧].

وعرض (ابن جني) تفصيلاً أكثر عن مواضع اقتران جواب الشرط بـ(الفاء)، فيذكر أنّ كل جملة يجوز الابتداء بها لا يمكن أن تكون جواباً للشرط وفي هذه الحالة يجب اقتران الجواب بها، وأول موضع ذكره هو أن تكون الجملة اسمية من مبتدأ وخبر فيقول: «إنّما دخلت «الفاء» في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: «إنْ تحسن اليَّ فالله يكافئك»، لولا «الفاء» لم يرتبط أول الكلام بآخره»[٧٨].

وهذا الموضع لجواب الشرط في كونه جملة اسمية وجدناه قبل (ابن جني) عند (سيبويه) لكنه فضلاً عن هذا الموضع أضاف موضعين آخرين، فيقول ذاكراً مجموعة من الأمثلة:

«ومن ذلك قولك: «إن يقم فاضربه»، فالجملة التي هي «اضربه»: جملة أمرية، وكذلك «إنْ يقعد فلا تضربه»، فقولك: «لا تضربه» جملة نهيية، وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول: اضرب زيداً، ولا تضرب عمراً»[٧٩].

نفهم من قوله هذا، أنّه ذكر موضعين آخرين تقترن الفاء فيهما بجواب الشرط وهما: الجملة الامرية والجملة المنهية كلتاهما يحسن الابتداء بهما وبذلك حدد (ابن جني) ثلاثة مواضع يجب أن يقترن فيها الجواب بالفاء وهي: ١ . الجملة الاسمية، ٢. الجملة الأمرية، ٣. الجملة المنهية.

وهذه المواضع الثلاثة غير قابلة للجزم لكن باتصال (الفاء) بها تكون في محل جزم[٨٠].

أمّا (الرضي) فكان يطلق علىهذه (الفاء) (علامة الجزاء)[٨١] وذكر المواضع التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء بصورة أكثر ايضاحاً ممن سبقه، والمواضع هي على النحو الاتي[٨٢]:

---

(٧٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٦٣.
(٧٧) المصدر نفسه، ج٣/ ص٦٤.
(٧٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٢ ـ ٢٥٣.
(٧٩) المصدر نفسه، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٣.
(٨٠) المصدر نفسه، ج١/ ص٢٥٤.
(٨١)الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.
(٨٢) ينظر: المصدر نفسه، ج٤/ ص١١٠ ـ ١١١.

١ . جملة طلبية وتشمل: الأمر والنهي والإستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء.

٢ . جملة إنشائية وتشمل: نعم وبئس، وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم وعسى وفعل التعجب والقسم.

٣ . جملة أسمية مصدرة بحرف (لا، إن) أو لم تتصدر.

٤ . الفعلية المصدرة بحرف غير (لا، ولم) في المضارع وتشمل:

أ . الماضي المصدر بـ(قد) ظاهراً أو مقدراً.

ب . الماضي المصدر بـ(ما) أو (لا).

ج . مضارع مصدر بـ(لن) و(سوف) و(السين) و(ما).

وبعد أن ذكر هذه المواضع يقول: «هذه كلها لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع ايضاً جزاء إلّا مع علامة الجزاء»[٨٣].

(٨٣) ر الأسترآبادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠ ـ ١١١.

الخاتمة

يمكن بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث على النحو الأتي:-

١- اختلف أراء النحويين في تصنيف الجملة الشرطية فهناك من كان يعدّها جملة فعلية وهناك من يعدّها جملة اسمية، وهذا الاختلاف يأتي اصلا من عناصر تركيبها، لتوافر عناصر الاسناد فيها بين الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر، و الحقيقة أنّ الجملة الشرطية تمثل قسماً مستقلاً بذاته يوازي الجملة الفعلية و الاسمية، ومن هنا كان لها مكانةً في دراسة مفهوم الجملة عند النحويين، لأهميتها في نص الكلام.

٢- اختلفت تسميات النحويين في اطلاق مفهوم معين على هذا التركيب بين مصطلحي الجزاء و الشرط، ولكن باحتساب هذا التركيب جملة مستقلة بذاتها، و كونه يمثل أسلوباً من اساليب العربية المتنوعة فالأفضل أنّ نُطلق عليهِ في دراستنا (الجملة الشرطية) او (الاسلوب الشرطي).

٣- إنّ اقتران الادوات الشرطية بـ(ما) الزائدة و التي تنقل الأدوات من حالت البساطة الى التركيب جعلت من الشرط ناصعاً متفشياً في الزمان و المكان، في حين يكون على وتيرة اقل من الحدة و التفشي البلاغي في حال عدم اقترانها بها.

٤- كشف البحث عن سبب إختيار (الفاء) كي تكون اداة رابطة لجواب الشرط، وذلك لانها الحرف الوحيد الذي يحتاج اليه حينما يكون الكلام غير صالح لأداء وظيفته النحوية.

المصادر

١) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ . ١٩٥٩م)، ج٩/ ص٢٨٨/ خ ١٦٨، فخذوا به: اعملو. أعرضوا عنه: أتركوه؛ ينظر: الشيرازي، السيد محمد الحسيني، توضيح نهج البلاغة، دار تراث الشيعة ، طهران، (د.ت)، ج٣/ص٢٩.

٢) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج٧/ص٢٩٧/ خ١٢١، أمسكوا: أسكتوا، أنصتوا لقولي: استمعوا. اقبلوا بأئدتكم: جمع (فؤاد) بمعنى القلب، فمن نشدناه شهادة: طلبنا منه أن يشهد، فليقل بعلمه فيها: أي تلك الشهادة، ينظر: ابن منظور، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ت) ، مادة (نشد)، ٢/ص٤٢١؛ الشيرازي، السيد محمد الحسيني، توضيح نهج البلاغة، دار تراث الشيعة ، طهران، (د.ت)، ج٢/ص٢٤٨.

٣) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج١٩/ص٣١٩/٣٨٥، سيؤتيك: يرسل اليك. ينظر: توضيح نهج البلاغة، ٤/ص٤٤٦.

٤) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج١٥/ص١٠٤/ ك ١٤،

مدبراً: مولياً هارباً. معوراً: مريباً، والأعور: الريبة، يعني لا تقتلوا إلّا من تقطعون أنّه من جملة الاعداء، فربما يختلط الجيشان ولا يتعارفان، وقيل وهو من (أعور الصيد) إذا أمكنك، و(أعور الفارس) إذا ظهر فيه موضع خلل للضرب، فهو معور، الاجهاز على الجريح: إتمام قتله، ينظر: الراوندي، منهاج البراعة ، ج٣/ص٤٢؛ ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج١٥/ص١٠٤؛ البحراني، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم، شرح نهج البلاغة، الشرح الكبير، طهران، ط٢، ١٤٠٤هـ ، ج٤/ص٣٨٣؛ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، (د. ت)، مادة (دبر)، ج٤/ص٢٦٨، مادة (عور)، ج٤/ص٦١٢، ومادة (جهز)، ج٥/ ص٣٢٥، .

٥) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٧٨ هـ . ١٩٥٩م، ج٧/ص٣١/ خ٩٠، وهي من جلائل خُطبِه (×) وسميت هذه الخطبة بهذا الإسم لأن أمير المؤمنين (×) ذكر فيها الأشباح أي الأشخاص، وقيل المراد بالاشباح إنّها خطبة طويلة، لها امتداد من قولهم: الحرباء تشبّح على العود أي تمتد، ومن قولهم: شَبْحان أي طويل، فأصل الشبح الطويل والامتداد. والعرض، ومن ذلك رجل شبح الذراعين. أهل: مستحق له. التعداد: الإحصاء والحساب، ينظر: معارج نهج البلاغة، ص١١٩؛ ابن منظور، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، (د. ت)، مادة (شبح)، ج٢/ص٤٩٤؛ الموسوي، عباس علي، شرح نهج البلاغة، دار الرسول ودار المحجة البيضاء، بيروت، ١٤١٨ هـ ، ج٢/ص١١٤.

٦) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج١/ص٧٢ . ٧٣/ خ١، قرنه من المقارنة، أي جعل معه شيئاً آخر، لأن معنى القرين هو الصاحب، وليس لله صاحبٌ ولا صاحبة. ثناه: جعله اثنين. جزّأه: جعله مركباً من أجزاء، قسمه. فقد جهله: لم يعرفه حق معرفته. من اشار إليه: المراد بالاشارة هنا التشخيص. حدّه: جعل له حدّاً يقف عنده ولا يتعداه إلى غيره، والحد هم بمنتهى الشيء وأطرافه. عدّه: احصاه وأحاط به. ضمّنه: حصره في مكان معين، أو زمان معين، والله سبحانه لا يخلو منه زمان ولامكان، ونسبته إلى كل شيء واحدة بلا آلة أو حركة. (ومن قال علام فقد أخلى منه) من قال: إنّ الله جالس على الكرسي أو العرش فمعنى هذا أنّ سائر الأمكنة خالية منه تعالى ومن قدرته، ولذا وجب تأويل الكرسي أو العرش في بعض الآيات بالسيطرة والاستيلاء. ينظر: ابن منظور، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، (د. ت)، مادة (قرن)، ١٣/ص٣٣١، ومادة (ضمن)، ١٣/ص٢٥٧؛ محمد جواد مغنية (القرن الرابع عشر)، (شرح) في ظلال نهج البلاغة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢م، ج١/ص٢٠ و٢٤ . ٢٥؛ الشيرازي، السيد محمد الحسيني، توضيح نهج البلاغة، دار تراث الشيعة ، طهران، (د.ت)، ج١/ص١٥.

٧) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج١٠/ص١٧٦/ خ١٨٩.

٨) ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج٧/ص٧٠/ خ٩٦. أمهله: أخره. الأخذ: التناول والعقوبة. يفوت: فات الامر، مضى، وذهب وقت فعله وفات الامر إذا صار لا يستطيع أن يدرك. المرصاد: الطريق. مجاز طريقه: مسلكه وموضع جوازه. الشجا: ما ينشب في الحلق من عظم او غيره. وموضع الشجا هو الحلق. مساغ ريقه: موضع الاساغة، اسغت الشراب: أوصلته إلى المعدة. ويجوز: يسغت الشراب اسوغ واسيغ، وساغ الشراب نفسه يسوغ سوغاً، أي سهل مدخله في الحلق، ينظر ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج٧/ص٧١؛ ابن منظور، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، (د. ت)، مادة (رصد)، ج٣/ص١٧٧؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الانوار، أنصاريان، ١٤٠٨ هـ ، ج١/ص٣٢٧؛ الموسوي، عباس علي، شرح نهج البلاغة، دار الرسول ودار المحجة البيضاء، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ ، ج٢/ص١٤٢.

٩) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني، الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د . ت)، ج١/ ص١٤٢؛ ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ، ص١٠٥.

١٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ١/ص٢٥٢.

١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٣.

١٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٢ . ٢٥٣.

١٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ج١/ ص٢٥٣.

١٤) ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي، ، شرح المفصّل ، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت، القاهرة، (د. ت)، ج٩/ ص٢.

١٥) أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، القاهرة، ١٩٨١م ، ص١٥٣ . ١٥٤.

١٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٥٩ . ٦٠.

١٧) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٥٩ . ٦٠.

١٨) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٢م ، ج٣/ ص٦٣.

١٩) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج١/ ص١٢.

٢٠) المصدر نفسه، ٣/ ص٥٩ . ٦٠ وص٦١.

٢١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٦٣.

٢٢) المصدر نفسه، ج٣/ ص٦٤.

٢٣) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٥٩.

٢٤) المصدر نفسه.

٢٥) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ ص٦٣.

٢٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن جعفر، كتاب سيبويه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م)، ج٣/ص٥٦ . ٥٧.

٢٧) المصدر نفسه، ج٣/ص٥٩ . ٦٠.

٢٨) الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.

٢٩) البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، دار الرشيد، العراق ١٩٨٠م، ص٢٧٦ . ٢٧٧؛ ينظر: السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، مكتبة الكليات الأزهية، (د. ت) ، ح١؛ ص٩٠.

٣٠) البغدادي، أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، بغداد، (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م)، ج٢/ص١٩١.

٣١) الجرجاني، الشيخ الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي، دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤م)، ص٢١٤.

٣٢) المصدر نفسه، ج١/ ص٢٥٤.

٣٣) د. تمام حسان، اللغة العربية . معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م)، ص١٢٧.

٣٤) ر الأسترآبادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠ . ١١١.

٣٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بنزياد، معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٤٧ هـ / ١٩٥٥م)، ج١/ص٨٥.

٣٦) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، القاهرة، (١٤١٥ هـ /١٩٩٤م)، ج٤/ ص٧٩؛ ينظر: دراسات في الأدوات النحوية، ص١١.

٣٧) المصدر نفسه، ج٨/ص١٠٣/ خ١٢٥.

٣٨) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، القاهرة، (١٤١٥ هـ /١٩٩٤م)، ج٢/ ص٥٣.

٣٩)المصدر نفسه، ج٢/ ص٤٥ . ٤٧.

٤٠)المرادي، الحسن بن القاسم، الجني الداني في حروف المعاني، المكتبة العربية، حلب، ط١، (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م)، ص٦٦.

٤١)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤٢)المطلبي، الدكتور مالك يوسف، في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١م، ص٢٤٢.

٤٣)المصدر نفسه، ج١٨/ص١٤٠/ خ٢٩.

٤٤)النحوي، الدكتور مصطفى، دراسات في الأدوات النحوية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط٢، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص١١، مادة (أَدا).

٤٥)ينظر: ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)، ج٧/ص٣٢؛ الخوئي، منهاج البراعة، ج٧/ص٥١، وشرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الانوار، أنصاريان، ١٤٠٨ هـ ، ج١/ص٣٠٤.

٤٦)ينظر: ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المرتجل، ت دمشق، (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م)، ص٢١٧؛ الأسترآبادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ص١١٠.

٤٧)ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي، اللمع في العربية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م)، ص١٨٦.

٤٨)ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي، اللمع في العربية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م)، ص١٨٦.

٤٩)ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح قطر الندى، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الأشرف، العراق، (د . ت)، ص١٠٧؛ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك، منشورات أسيانا، قم، ١٣٨٤ هـ ، ج٢/ ص٣٣٥؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د. ت)، ج٢/ ص٣١٨.

٥٠)ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ت دار الفكر، (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م) ، ج١/ ص٧٣؛ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ت) ، ١٤/ ص٢٤.

٥١)ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.، ٣/ ص٢٣٠.

٥٢)ينظر: الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.

٥٣)ينظر: الأسترآبادي، رضي الدين، ، شرح الرضي على الكافية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، (د. ت)، ج٤/ ص١١٠.

٥٤)ينظر: المصدر نفسه، ج٣/ ص٥٦.

٥٥)ينظر: المصدر نفسه، ج٤/ ص١١٠ . ١١١.

٥٦)ينظر: امرئ القيس، الديوان، شرح حسن السند دبحه، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط٤، (١٣٧٨ هـ . ١٩٥٩م)، ص١٥٦.

٥٧)ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١٢، (د. ت)، ص٦٤.

٥٨)ينظر: شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك، منشورات أسيانا، قم، ١٣٨٤ هـ ، ج٢/ ص٢٠٩.

٥٩)ينظر: عباس حسن، النحو الوافي دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت)، ج٤/ص٤٥٩.